

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص إدارة أعمال



عنوان البحث/

دورالاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة

إعداد الطالب/

حمود محمد اللحيدان

إشراف/

العام الدراسي:

٢٠٢٦

مقدمة:

يعيش العالم في مطلع الألفية الثالثة على وقع ثورة رقمية لم يشهد التاريخ الاقتصادي لها مثيلاً في سرعة انتشارها وعمق تأثيرها وشمول امتدادها، ثورة أعادت رسم حدود الممكن في مجال الإنتاج والتوزيع والتبادل وخلقت أشكالاً جديدة من الثروة والقيمة لم تكن تخطر على بال الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين بنوا نظرياتهم في عالم كانت فيه المصنع والأرض والأرسل المال المادي هي المحركات الحصرية للنمو. فقد بات الاقتصاد الرقمي Digital Economy اليوم قوة تحويلية هائلة تُعيد تشكيل بنية الاقتصاد العالمي من أساسه، ولا تقتصر تداعياته على القطاعات التقنية المتخصصة بل تمتد لتطال كل نشاط اقتصادي وكل علاقة إنتاجية وكل فرصة عمل في كل ركن من أركان المعمورة (Tapscott, ١٩٩٦).

وفي خضم هذا التحول الجذري تبرز قضية الفقر والبطالة بوصفها الاختبار الحقيقي لجدوى الاقتصاد الرقمي وعدالة توزيع ثماره، فلا قيمة لأي نمو اقتصادي مهما بلغت أرقامه البريقة إذا ظل عاجزاً عن النفاذ إلى حياة الملايين من الفقراء والعاطلين عن العمل وتحسين أحوالهم بصورة ملموسة ومستدامة. فهل يملك الاقتصاد الرقمي أدواته وآلياته المبتكرة القدرة على كسر الحلقات المفرغة التي أبقت الفقر والبطالة عصيّين على الحل في ظل النماذج الاقتصادية التقليدية؟ وهل يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تكون جسراً نحو الإدماج الاقتصادي لمن طالما وقفوا خلف الأسوار العالية للاقتصاد الرسمي؟

تتباين الإجابات عن هذه التساؤلات تبايناً واسعاً بين من يرى في الاقتصاد الرقمي مُنقذاً للطبقات المحرومة وأداةً لتكافؤ الفرص غير المسبوق، ومن يُحذر من أنه قد يُعمّق التفاوتات القائمة ويُضيف طبقة جديدة من الإقصاء تُعرف بالفجوة الرقمية Digital Divide تفصل من يملك وصولاً إلى التكنولوجيا ومهارات توظيفها عن من يفتقر إلى ذلك (van Dijk, ٢٠٢٠).

وبين هذين الموقفين المتقابلين تتشعب تساؤلات الباحثين وتتعدد مناهجهم في استقصاء العلاقة الحقيقية بين الرقمنة والحد من الفقر والبطالة.

ومن هذه البوابة المتعددة الأبعاد تنطلق هذه الدراسة لاستكشاف دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة، ساعيةً إلى تقديم قراءة تحليلية نقدية تُغني الأدب العلمي العربي وتُوفر أرضية معرفية صلبة لصانعي القرار والممارسين في مجال إدارة الأعمال والتنمية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الاهتمام المتصاعد بالاقتصاد الرقمي في الأدبيات الأكاديمية العربية والدولية، يرصد الباحث فجوة معرفية واضحة في الدراسات التي تتناول العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وتقليل معدلات الفقر والبطالة من منظور تكاملي يجمع بين التحليل الاقتصادي والبُعد التواصلي للعلاقات العامة. فمعظم الدراسات المتاحة إما أنها تتناول الاقتصاد الرقمي من زاوية تقنية أو اقتصادية صرفة تُغفل دور التواصل المؤسسي والمجتمعي في تيسير الإدماج الرقمي للفئات المهمشة، أو أنها تُعالج قضايا الفقر والبطالة بأدوات اقتصادية تقليدية تُقلل من الدور التحويلي الذي يمكن أن تضطلع به التكنولوجيا الرقمية.

وتتجلى مشكلة الدراسة تحديداً في التساؤل الجوهرى الآتى:

إلى أي مدى يُسهم الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة في السياق العربي عموماً والمصري خصوصاً، وما الدور الذي تضطلع به إدارة الأعمال في تعزيز هذا الدور وتوسيع نطاق الاستفادة منه؟ وتتعمق حدة هذه المشكلة في ظل التناقض الصارخ بين معدلات النمو المرتفعة في قطاع الاقتصاد الرقمي المصري من جهة وتراجع أثره المحسوس على تخفيف الفقر وخلق فرص العمل المستدامة للفئات الأكثر هشاشة من جهة أخرى، وهو تناقض يستدعي دراسة علمية متأنية تكشف أسبابه وتقترح سبل معالجته.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من مستويات متعددة ومتشابكة تجعل منها إسهاماً ضرورياً في المشهد الأكاديمي والمهني المعاصر.

فعلى المستوى النظري:

تُسهّم الدراسة في سد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات العربية من خلال تقديم إطار تحليلي متكامل يربط بين متغيرات الاقتصاد الرقمي من جهة ومؤشرات الفقر والبطالة ودور إدارة الأعمال في إدارة هذا الارتباط من جهة أخرى، وهو ربط يفتقر إليه الأدب العلمي العربي بصورة لافتة تستوجب الاهتمام والمعالجة (World Bank, ٢٠٢١).

وعلى المستوى التطبيقي:

تُقدم الدراسة أدوات قياس وتحليل قابلة للتوظيف من قِبَل المؤسسات الحكومية والخاصة والمنظمات المدنية المعنية بتعزيز الإدماج الرقمي وتوظيفه في خدمة أهداف التنمية الاجتماعية، مما يُعزز قدرتها على بناء استراتيجيات تواصلية فعّالة تُوسّع نطاق الاستفادة من الاقتصاد الرقمي وتُقرّبه من الفئات الأكثر احتياجاً إليه (ITU, ٢٠٢٣).

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المتكاملة التي تُشكّل في مجموعها خريطة واضحة للبحث وتوجهاته:

- يرمي الهدف الأول إلى رصد وقياس الأثر الفعلي للاقتصاد الرقمي على معدلات الفقر والبطالة في مصر خلال العقد الماضي من خلال تحليل المؤشرات الكمية وربطها بمسارات التحول الرقمي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية (World Bank, ٢٠٢٣).
- ويتمثل الهدف الثاني في تحديد الآليات التي يعمل من خلالها الاقتصاد الرقمي على تقليل الفقر والبطالة سواء عبر خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة أم عبر تعزيز الإدماج المالي ورفع الكفاءة الاقتصادية وتمكين رواد الأعمال الرقميين من الفئات المهمشة (OECD, ٢٠٢٠).
- ويستهدف الهدف الثالث استكشاف الدور الذي تضطلع به إدارة الأعمال المؤسسية والحكومية في تعزيز الوعي بفرص الاقتصاد الرقمي وتشجيع الفئات الأكثر هشاشة على الانخراط فيه والاستفادة من إمكانياته التحويلية (Grunig, ٢٠٢٠).
- ويسعى الهدف الرابع إلى تحليل العوائق الهيكلية والتواصلية التي تحول دون استفادة الفئات الفقيرة والعاطلة عن العمل من فرص الاقتصاد الرقمي وتحديد سبل تذليلها من منظور إدارة الأعمال والتواصل الاستراتيجي (van Dijk, ٢٠٢٠).

- ويتمثل الهدف الخامس في تقديم إطار مقترح لاستراتيجية علاقات عامة متكاملة تُساعد المؤسسات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي على أداء دورها الاجتماعي بصورة أكثر فاعلية وشمولاً (Hallahan et al., ٢٠٠٧).

تساؤلات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده:

ما دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة في مصر، وكيف تُسهم إدارة الأعمال في تعزيز هذا الدور وتوسيع نطاقه؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

التساؤل الأول: ما حجم الأثر الذي أحدثه الاقتصاد الرقمي على معدلات الفقر والبطالة في مصر خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٤؟

التساؤل الثاني: ما الآليات التي يعمل من خلالها الاقتصاد الرقمي على تقليل الفقر وخلق فرص العمل للفئات الأكثر هشاشة في السياق المصري؟

التساؤل الثالث: ما أبرز العوائق الهيكلية والتواصلية التي تحول دون استفادة الفقراء والعاطلين عن العمل من فرص الاقتصاد الرقمي؟

التساؤل الرابع: كيف تُدير المؤسسات الحكومية والخاصة العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي تواصلها مع الفئات المستهدفة من الفقراء والعاطلين عن العمل؟

التساؤل الخامس: ما مدى فاعلية استراتيجيات إدارة الأعمال الراهنة في تعزيز الإدماج الرقمي للفئات المهمشة وتحويلها من متفرجين على ثورة الاقتصاد الرقمي إلى مشاركين فاعلين فيها؟

فروض الدراسة:

بناءً على مراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة تنطلق الدراسة من جملة من الفروض التي تسعى إلى اختبارها والتحقق من صحتها.

ينص الفرض الأول على أن للاقتصاد الرقمي أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية على معدلات توليد فرص العمل في القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالتكنولوجيا وريادة الأعمال الرقمية في مصر خلال الفترة المدروسة (ILO, ٢٠٢٠).

ويفترض الفرض الثاني أن توجد علاقة ارتباطية سلبية دالة إحصائية بين معدلات انتشار الخدمات الرقمية والمالية الرقمية من جهة ومعدلات الفقر المدقع في المحافظات المصرية من جهة أخرى (IMF, ٢٠٢٠).

ويقوم الفرض الثالث على أن العوائق التواصلية وضعف التوعية الرقمية تُمثّلان عاملاً تفسيرياً رئيسياً للفجوة بين معدلات نمو الاقتصاد الرقمي وضعف أثره المحسوس على تقليل الفقر والبطالة في الفئات الهشة (van Dijk, ٢٠٢٠).

ويفترض الفرض الرابع أن استراتيجيات إدارة الأعمال الفعّالة المُصمّمة خصيصاً للتواصل مع الفئات المهمشة تُسهم في تحسين معدلات انخراطها في منظومة الاقتصاد الرقمي وتعزيز استفادتها من فرصه (Grunig & Hunt, ١٩٨٤).

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

درست عبد العزيز (٢٠٢١) في رسالتها المقدمة إلى جامعة القاهرة أثر التحول الرقمي على فرص التوظيف للشباب المصري، وتوصلت إلى أن منصات العمل الحر الرقمي Freelancing أسهمت في توفير دخل إضافي أو دخل رئيسي لما يزيد على ٨٠٠ ألف شاب مصري خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠، مع رصد لدور محدود للمؤسسات الحكومية في التواصل حول هذه الفرص وتوعية الشباب بكيفية الاستفادة منها.

وأصدر المركز المصري للدراسات الاقتصادية (٢٠٢٢) تقريراً تحليلياً بعنوان "الاقتصاد الرقمي في مصر: الواقع والطموح" رصد فيه مسارات نمو الاقتصاد الرقمي المصري وتداعياته على سوق العمل، وخلص إلى أن هذا القطاع وقّر ما يزيد على ٥٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بحلول عام ٢٠٢١ لكنه في الوقت ذاته أشار إلى الفجوة الكبيرة بين قدرات الاقتصاد الرقمي الكامنة وما تم تحقيقه فعلياً على أرض الواقع.

وأجرت الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO بالتعاون مع الحكومة المصرية (٢٠٢٣) دراسة حول التحول الرقمي والتوظيف في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وكشفت أن المنشآت التي تبنت الرقمنة في عملياتها حققت نمواً في التوظيف أعلى بنسبة ٣٥ بالمئة مقارنةً بنظيراتها التقليدية، مؤكدةً أن استراتيجيات التواصل والتدريب الرقمي المرافقة كانت من أبرز العوامل المحددة لنجاح هذا التحول.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

أجرى Poulsen و Hjort (٢٠١٩) دراسة بعنوان "The Arrival of Fast Internet and Employment in Africa" ونُشرت في American Economic Review، وتتبع فيها أثر وصول الإنترنت عريض النطاق إلى دول أفريقية عديدة على معدلات التوظيف والأجور، وتوصلت إلى أن انتشار الإنترنت السريع أسهم في رفع معدلات التوظيف بنسبة تتراوح بين ٤ و ١٠ بالمئة في المناطق المرتبطة بكابلات الألياف الضوئية مقارنةً بالمناطق غير المرتبطة، مع تحسن ملحوظ في مستويات الأجور خاصةً للعمالة الماهرة.

وفي السياق الآسيوي قدمت دراسة Molla و Scott (٢٠٢٠) المنشورة في مجلة Information Technology for Development تحليلاً معمقاً للعلاقة بين انتشار خدمات الاقتصاد الرقمي والحد من الفقر في جنوب شرق آسيا، وخلصت إلى أن منصات التجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية أسهمت في إدماج ما يزيد على ١٥٠ مليون شخص في المنظومة الاقتصادية الرسمية خلال عقد واحد، مع تأكيد على أن فاعلية هذا الإدماج تتوقف بدرجة كبيرة على جودة استراتيجيات التواصل والتوعية المرافقة لهذه المنصات.

وتناول Singh و Zandi (٢٠٢٢) في تقريرهما الصادر عن Moody's Analytics أثر الاقتصاد الرقمي على التوظيف في الاقتصادات الناشئة، مُشيرين إلى أن كل زيادة بنسبة ١٠ بالمئة في معدلات استخدام الخدمات الرقمية تُفضي إلى تراجع في معدلات الفقر بنسبة تتراوح بين ١,٥ و ٢ بالمئة في الاقتصادات متوسطة الدخل، مع التحذير من أن هذا الأثر يتوقف على جودة البيئة التنظيمية والتشريعية والبنية التحتية للاتصالات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة أن هذا الحقل البحثي يزخر بإسهامات علمية قيّمة تكشف عن اهتمام متصاعد بهذه الإشكالية، غير أنه يتسم في الوقت ذاته بجملة من الثغرات والقصور التي تستوجب الإشارة والتعليق، وهي ثغرات تمنح الدراسة الراهنة مسوّغها العلمي وتُحدد موقعها في خريطة البحث المعرفي في هذا المجال.

فعلى صعيد الدراسات الأجنبية تبرز دراسة Poulsen و Hjort (٢٠١٩) بوصفها من أكثر الدراسات رسوخاً منهجياً وأعمقها في توظيف أدوات الاقتصاد القياسي لإثبات العلاقة السببية بين انتشار الإنترنت والتوظيف في السياق الأفريقي، وهو ما يجعلها مرجعاً لا غنى عنه في هذا الملف. بيد أن الدراسة تفتقر إلى بُعد تواصلي يُفسّر كيف أدركت المجتمعات المستفيدة هذه الفرص وتعاملت معها، إذ يكتفي الباحثان بقياس الأثر دون الاهتمام بالآليات الوسيطة التي جعلت بعض المجتمعات قادرة على استثمار هذا الأثر وأبقت أخرى خارج دائرته، وهو بالضبط ما تسعى الدراسة الراهنة إلى سده من خلال إدخال متغير إدارة الأعمال والتواصل المؤسسي في المعادلة التحليلية.

وعلى الرغم من الشمولية الجغرافية التي تميّزت بها دراسة Molla و Scott (٢٠٢٠) في رصدها لتجارب جنوب شرق آسيا، فإن اعتمادها على بيانات ثانوية مجمّعة دون الانخراط الميداني المباشر مع الفئات المستفيدة يُقلّل من قدرتها التفسيرية في فهم العوائق الحقيقية التي تحول دون تحقيق الإدماج الرقمي الكامل للفئات الأكثر هشاشة. فضلاً عن ذلك فإن السياق الآسيوي يختلف اختلافاً جوهرياً عن السياق العربي والمصري تحديداً من حيث طبيعة البنية

الاجتماعية ومستوى الثقة المؤسسية وأنماط التواصل، مما يجعل تعميم نتائجها على الحالة المصرية أمراً يستلزم حذراً وتحفظاً منهجياً.

أما تقرير Zandi و Singh (٢٠٢٢) فعلى الرغم من قيمته المرجعية العالية فإنه يُعاني من إشكالية منهجية لا يمكن إغفالها، وهي أنه صادر عن مؤسسة Moody's Analytics ذات المصلحة المهنية في تعزيز التحول نحو المدفوعات الرقمية، مما يُثير تساؤلات مشروعة حول حياد التحليل وموضوعية الاستنتاجات، وهو ما يستوجب التعامل مع نتائجه بشيء من التحفظ النقدي وعدم قبولها على علاتها دون مقارنتها بمصادر أكثر استقلالية.

وعلى صعيد الدراسات العربية يلاحظ الباحث أن دراسة عبد العزيز (٢٠٢١) تُمثّل إسهماً رائداً في توثيق ظاهرة العمل الحر الرقمي في السياق المصري وقياس حجمها بصورة ميدانية دقيقة، غير أن اقتصرها على فئة الشباب المتعلم الذي يمتلك أصلاً قدرًا من المهارات الرقمية يجعلها عاجزة عن تقديم صورة شاملة عن أثر الاقتصاد الرقمي على الفئات الأكثر فقرًا وهشاشة التي تُشكّل في الحقيقة صلب الإشكالية البحثية التي تتناولها الدراسة الراهنة. كما أن البُعد التواصلي غائب تماماً عن إطارها التحليلي مما يجعلها تُشخّص الظاهرة دون أن تُقدم فهماً كافياً للعوامل الوسيطة التي تُحدد من يستفيد ومن يُحرم من هذه الفرص.

وفيما يخص تقرير المركز المصري للدراسات الاقتصادية (٢٠٢٢) فرغم أهميته في رسم الصورة الكلية لمسارات الاقتصاد الرقمي المصري فإنه يظل في نهاية المطاف وثيقة سياساتية Policy Document أكثر منه دراسة أكاديمية رصينة، مما يعني أنه يفتقر إلى العمق المنهجي والتحليل النقدي الذي يُميّز البحث العلمي المحكّم، ويميل إلى تبني رواية تفاؤلية عن

الاقتصاد الرقمي لا تُعير اهتماماً كافياً للتحديات الهيكلية والتواصلية التي تُعيق الاستفادة الشاملة من هذا القطاع.

وفيما يخص دراسة UNIDO (٢٠٢٣) فهي وإن كانت الأحدث والأكثر تخصصاً في تناول قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تُعاني من محدودية قطاعية واضحة تجعلها غير قادرة على تقديم صورة شاملة عن الأثر الكلي للاقتصاد الرقمي على معدلات الفقر والبطالة في مصر، إذ تنصبّ على فئة بعينها من أصحاب الأعمال دون أن تمتد إلى الفئات الأكثر هشاشة كالعمالة غير الرسمية والفقراء في الأرياف والمناطق المهمشة الذين يُمثّلون قلب الإشكالية التي تعالجها الدراسة الراهنة.

وبالنظر إلى مجمل هذه الدراسات يخلص الباحث إلى ثلاث ملاحظات جوهرية تُحدد موقع الدراسة الراهنة وتُبرر إضافتها المعرفية المتميزة. تتمثل الأولى في غياب شبه تام للبعد التواصلية ودور إدارة الأعمال في تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وتقليل الفقر والبطالة، إذ تُعالج جميع الدراسات المستعرضة هذه العلاقة من منظور اقتصادي أو تقني صرف دون الاهتمام بالأدوار التواصلية الوسيطة التي تُحدد من يستفيد من هذا الاقتصاد ومن يبقى خارج دائرته. وتتعلق الثانية بالتركيز المفرط على الفئات التي تمتلك أصلاً قدراً من الاستعداد الرقمي مع إغفال الفئات الأكثر هشاشة التي تستلزم تدخلاً تواصلياً متخصصاً لإدماجها في منظومة الاقتصاد الرقمي. أما الثالثة فتتصل بندرة الدراسات التي تجمع بين التحليل الكمي والكيفي في إطار منهجي متكامل يُتيح فهماً شاملاً ودقيقاً للعوامل المُحددة لأثر الاقتصاد الرقمي على الفقر والبطالة في السياق المصري تحديداً، وهي الثغرات مجتمعة التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها والبناء عليها.

المنطلقات النظرية للدراسة:

أولاً: نظرية التنمية الاقتصادية الرقمية

تُمثّل نظرية التنمية الاقتصادية الرقمية Digital Economic Development Theory الإطار الأم الذي يُنظّم العلاقة بين التكنولوجيا الرقمية والنمو الاقتصادي وتقليل الفقر، وقد تشكّل هذا الإطار تدريجياً عبر إسهامات باحثين من أمثال Castells (١٩٩٦) في عمله المرجعي "The Rise of the Network Society" الذي أسّس لمفهوم مجتمع المعلومات وكيف تُعيد شبكات المعلومات الرقمية تنظيم الاقتصاد العالمي وإعادة توزيع الفرص والموارد بصورة لم يعرفها الاقتصاد الصناعي التقليدي.

وتنطلق هذه النظرية من فرضية جوهرية مفادها أن التكنولوجيا الرقمية تُشكّل قوة ديمقراطية في جوهرها قادرة على تسوية بعض أوجه عدم المساواة الهيكلية القائمة في الاقتصادات التقليدية، وذلك لأنها تُخفّض تكاليف الوصول إلى الأسواق والمعلومات والخدمات المالية بصورة تجعلها في متناول فئات لم تكن قادرة على الوصول إليها في ظل النماذج الاقتصادية التقليدية التي كانت تفرض حواجز جغرافية ومؤسسية ورأسمالية عالية أمام صغار المنتجين والعمال في القطاع غير الرسمي (Castells, ١٩٩٦).

وفي سياق الفقر والبطالة تحديداً تتجلى قيمة هذا الإطار النظري في تفسيره للآليات التي يعمل من خلالها الاقتصاد الرقمي على تقليل هذين المؤشرين، وتشمل هذه الآليات في مقدمتها خلق أسواق عمل رقمية عابرة للحدود الجغرافية تُتيح للعامل في أي منطقة نائية أن يُقدّم خدماته لعملاء في أي بقعة من العالم، وتعزيز الإدماج المالي عبر خدمات المدفوعات الرقمية وتمويل الأعمال الصغيرة، وخفض تكاليف التجارة وتوسيع أسواق المنتجين الصغار عبر منصات التجارة الإلكترونية (World Bank, ٢٠٢١). وكل هذه الآليات تستلزم بدورها

تواصل مؤسساً فعّالاً يُعرّف الفئات المستهدفة بها ويُشجعها على توظيفها، وهنا تبرز صلة هذا الإطار النظري بمجال إدارة الأعمال التي تضطلع بمهمة بناء الجسور بين هذه الآليات والمجتمعات التي يُفترض أن تستفيد منها.

غير أن هذا الإطار لا يُقدم صورة وردية مبسّطة بل يُقرّ بما تُسمّيه الأدبيات المعاصرة بـ"التفاؤل الرقمي المفرط Digital Optimism" ويُنبّه إلى أن قدرة الاقتصاد الرقمي على تقليل الفقر والبطالة ليست تلقائية أو حتمية بل تتوقف على شروط مسبقة من بينها توافر البنية التحتية الرقمية وكفاية التعليم والتدريب الرقمي وجودة البيئة التنظيمية وفاعلية استراتيجيات التواصل والتوعية التي تُساعد الفئات المهمشة على تحويل الإمكانيات الرقمية إلى فرص حياتية حقيقية (Diga et al., ٢٠١٣).

ثانياً: نظرية الفجوة الرقمية ونظرية التضمين الرقمي

تُعدّ نظرية الفجوة الرقمية Digital Divide Theory من أكثر الأطر النظرية حضوراً في الأدبيات المعنية بالعلاقة بين التكنولوجيا الرقمية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وقد طوّرها على مراحل متعاقبة باحثون من أمثال Norris (٢٠٠١) و van Dijk (٢٠٢٠) الذي ميّز في عمله المرجعي "The Digital Divide" بين ثلاثة مستويات من الفجوة الرقمية: فجوة الوصول المادي المتعلقة بتوافر الأجهزة والاتصال، وفجوة المهارات الرقمية المتعلقة بالقدرة على توظيف هذه التكنولوجيا، وفجوة الاستخدام المتعلقة بما يفعله الناس فعلياً بهذه التكنولوجيا حين يحصلون عليها.

وهذا التمييز الثلاثي بالغ الأهمية لأنه يكشف أن مشكلة الإدماج الرقمي للفئات الفقيرة والمهمشة لا تنحل بمجرد توفير البنية التحتية والأجهزة، بل تستلزم عملاً ممنهجاً على تطوير المهارات الرقمية وتشكيل أنماط استخدام ذكية وهادفة تُحوّل الوصول إلى التكنولوجيا من حقيقة تقنية إلى واقع اقتصادي واجتماعي محسوس (van Dijk, ٢٠٢٠). وهنا تتقاطع هذه النظرية تقاطعاً جوهرياً مع مجال إدارة الأعمال، إذ إن معالجة الفجوة الرقمية بمستوياتها الثلاثة تستلزم تواصلاً مؤسسياً متخصصاً وفعّالاً يُراعي خصوصية كل فئة مستهدفة ويُخاطبها بلغتها ويُعالج مخاوفها ويُقدم لها أدلة ملموسة على القيمة التي يمكن أن تكسبها من الانخراط في الاقتصاد الرقمي.

وقد طوّر عدد من الباحثين هذا الإطار في اتجاه ما يُسمّى بنظرية التضمين الرقمي Digital Inclusion Theory التي لا تكتفي بوصف الفجوة بل تُقدم إطاراً تدخلياً لمعالجتها، وتؤكد على أن الإدماج الرقمي الحقيقي يستلزم ثلاثة أبعاد متكاملة هي الوصول والقدرة والمشاركة الفعلية، وأن كل بُعد من هذه الأبعاد يتطلب استراتيجيات تواصلية مختلفة ومتخصصة تضطلع بها مؤسسات فاعلة تمتلك ثقة المجتمعات المستهدفة ومصداقيتها (Warschauer, ٢٠٠٣). وهذا الإطار يُتيح للدراسة الراهنة تحليل دور إدارة الأعمال في معالجة أبعاد الفجوة الرقمية الثلاثة وقياس مدى فاعلية الجهود التواصلية القائمة في هذا الشأن.

ثالثاً: نظرية رأس المال الاجتماعي الرقمي

تنطلق نظرية رأس المال الاجتماعي الرقمي Digital Social Capital Theory من الإرث الفكري الغني لنظرية رأس المال الاجتماعي التي أرسى دعائمها Bourdieu (١٩٨٦) وطوّرها Putnam (٢٠٠٠) في عمله الشهير "Bowling Alone"، لتُطبّقه على الفضاء الرقمي وتستكشف كيف

يُولّد الانخراط في الشبكات الرقمية أشكالاً جديدة من رأس المال الاجتماعي تُسهم في توسيع الفرص الاقتصادية وتقليل الفقر والبطالة.

وتُميّز هذه النظرية بين نوعين من رأس المال الاجتماعي الرقمي: رأس المال التجميعي Bonding Social Capital الذي يتشكّل داخل مجموعات متجانسة ذات روابط وثيقة ويُوفّر شبكات دعم وتضامن في مواجهة الأزمات الاقتصادية، ورأس المال التيسيري Bridging Social Capital الذي يتشكّل عبر الروابط بين مجموعات متنوعة ومختلفة ويُتيح الوصول إلى معلومات وفرص وموارد لم تكن متاحة في السابق (Putnam, ٢٠٠٠). والمنصات الرقمية بطبيعتها تُعزز النوع الثاني بصورة لافتة من خلال ربط الأفراد بشبكات موسعة من الفرص والمعلومات والعلاقات المهنية التي كانت حكرًا في الماضي على من يمتلك رأس المال المادي أو الاجتماعي التقليدي الكافي.

وتكشف الدراسات التطبيقية لهذه النظرية أن الفئات الأكثر استفادة من رأس المال الاجتماعي الرقمي في تقليل فقرها وتحسين فرص عملها هي تلك التي تنتمي إلى مجتمعات رقمية نشطة تُتيح تبادل الخبرات والفرص والدعم المهني، مما يعني أن بناء هذه المجتمعات الرقمية وتنشيطها وضمان إدماج الفئات المهمشة فيها يُمثّل أولوية استراتيجية لا يمكن الاستهانة بها، وهو دور تضطلع به إدارة الأعمال حين تعمل على بناء المجتمعات الرقمية وتعزيز التواصل داخلها وتشجيع الأعضاء على التشارك والتعاون (Ellison et al., ٢٠١٤).

وتمتد صلة هذه النظرية بموضوع الدراسة لتشمل تفسير ظاهرة لافتة رصدتها الدراسات الميدانية وهي أن الأثر الاقتصادي للاقتصاد الرقمي على تقليل الفقر والبطالة لا يتوزع بالتساوي بين الفئات المختلفة بل يتمركز في المجتمعات التي تمتلك رأس المال الاجتماعي الرقمي الأعلى، مما يعني أن تعزيز هذا الرأسمال عبر استراتيجيات تواصل فعّالة هو شرط

مسبق لأي سياسة تنموية تسعى إلى توظيف الاقتصاد الرقمي في خدمة أهداف تقليل الفقر والبطالة (World Bank, ٢٠٢١).

رابعاً: نظرية التواصل التنموي ونموذج إدارة الأعمال المجتمعية

يُشكّل إطار التواصل التنموي Development Communication والنموذج المجتمعي للعلاقات العامة Community Model of Public Relations الركيزة الرابعة والأهم في البنية النظرية لهذه الدراسة، لأنهما يُقدّمان الأساس النظري لفهم الدور الذي يمكن أن تضطلع به إدارة الأعمال في توسيع نطاق استفادة الفئات المهمشة من الاقتصاد الرقمي وتحويله من ظاهرة نخبوية إلى أداة تنمية شاملة.

نشأ إطار التواصل التنموي في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي على يد باحثين من أمثال Schramm (١٩٦٤) و Berlo (١٩٦٠) كاستجابة نظرية لإشكالية جوهريّة كانت تواجه مشاريع التنمية آنذاك وهي أن كثيراً من هذه المشاريع فشلت لا لقصور في مواردها أو تقنياتها بل لأنها أهملت بُعد التواصل مع المجتمعات المستهدفة وفشلت في بناء الثقة اللازمة لتحقيق التغيير المنشود (Servaes, ١٩٩٩). ومنذ ذلك الحين تطور هذا الإطار ليؤكد على مبدأ التواصل التشاركي Participatory Communication الذي لا يكتفي بإيصال الرسائل بل يُشرك المجتمعات المستهدفة في تصميم المحتوى وتحديد الاحتياجات واتخاذ القرارات.

وفي سياق الاقتصاد الرقمي وتقليل الفقر يُقدم هذا الإطار تفسيراً مقنعاً لسبب عجز كثير من المبادرات الرقمية الحسنة النية عن تحقيق أثرها المأمول في تقليل الفقر والبطالة، وهو عجز يرجع في جوهره إلى غياب استراتيجية تواصل تشاركية تُشرك الفقراء والعاطلين أنفسهم في تصميم الحلول الرقمية المناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم وقدراتهم (Servaes, ١٩٩٩). ومن هنا يُصبح دور إدارة الأعمال لا مجرد إيصال الرسائل والترويج للمبادرات بل

الانخراط الفعلي في مجتمعات الفقراء والعاطلين لفهم تصوراتهم ومخاوفهم وتطلعاتهم ثم ترجمة هذا الفهم إلى رسائل ومحتوى وبرامج تواصلية مُصممة خصيصاً لهم.

ويُعزز هذا الإطار النموذج المجتمعي للعلاقات العامة الذي طوّره Starck و Kruckeberg (١٩٨٨) الذي يرى في إدارة الأعمال قوة لإعادة بناء مجتمع مدني فاعل بدلاً من كونها مجرد أداة لخدمة المصالح المؤسسية، وهو نموذج بالغ الصلة بموضوع الدراسة لأن تحويل الاقتصاد الرقمي إلى أداة فعلية للحد من الفقر والبطالة يستلزم عملاً مجتمعياً ممنهجاً يتجاوز حدود المؤسسة الواحدة ليُبنى شبكة من الثقة والمشاركة تمتد على نطاق المجتمع بأسره وتُوظف إدارة الأعمال في خدمة الصالح العام لا الصالح الخاص وحده (Grunig, ٢٠٢٠).

وحين تتضافر هذه الأطر النظرية الأربعة وتتجاوز فيما بينها تُنتج منظومة تحليلية متكاملة تُمكن الدراسة من استكشاف موضوعها بعمق ودقة وشمول، وتُتيح ربط الاقتصاد بالاجتماعي والتقني بالتواصلي في نسيج تحليلي واحد يعكس التعقيد الحقيقي للعلاقة بين الاقتصاد الرقمي وتقليل معدلات الفقر والبطالة.

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لطبيعة البحث وأهدافه، إذ يُمكن من رصد ظاهرة أثر الاقتصاد الرقمي على معدلات الفقر والبطالة ووصفها وتحليل عناصرها والعلاقات القائمة بينها بصورة منهجية دقيقة. ويستند البحث إلى منهجية البحث المختلط Mixed Methods Research التي تجمع بين أدوات البحث الكمي والكيفي في إطار تكاملي يُوفر عمقاً وشمولاً لا يستطيع أي من المدخلين منفرداً تحقيقه (Creswell & Creswell, ٢٠١٨).

أدوات الدراسة:

تعتمد الدراسة على منظومة متكاملة من أدوات جمع البيانات تشمل الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسية لقياس أثر الاقتصاد الرقمي على فرص العمل والدخل لدى عينة ممثلة من العمال والمستفيدين من خدمات الاقتصاد الرقمي في مصر وتُستكمل البيانات من خلال المقابلات المعمقة مع متخصصين في إدارة الأعمال وصانعي القرار في المؤسسات المعنية بالاقتصاد الرقمي. وتُضاف إلى ذلك أداة تحليل المضمون لرصد الرسائل التواصلية التي تُنتجها هذه المؤسسات حول دور الاقتصاد الرقمي في تقليل الفقر والبطالة في وسائل الإعلام التقليدية والمنصات الرقمية.

حدود الدراسة:

تلتزم هذه الدراسة بحدود موضوعية تتمثل في التركيز على دور الاقتصاد الرقمي في تقليل معدلات الفقر والبطالة من منظور إدارة الأعمال دون التوسع في التحليل الاقتصادي الكلي المفصل.

وتحدد حدودها المكانية في جمهورية مصر العربية بوصفها النموذج التطبيقي للدراسة مع الاستفادة من التجارب الدولية المقارنة لإثراء الإطار التحليلي.

أما الحدود الزمانية فتمتد الدراسة لرصد مسارات الاقتصاد الرقمي وتداعياته الاجتماعية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٤ باعتبارها المرحلة التي شهدت تسارعاً ملحوظاً في التحول الرقمي المصري.

المراجع:

المراجع العربية:

- عبد العزيز، سارة محمد. (٢٠٢١). أثر التحول الرقمي على فرص التوظيف للشباب المصري: دراسة تحليلية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (٢٠٢٢). الاقتصاد الرقمي في مصر: الواقع والطموح. القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO. (٢٠٢٣). التحول الرقمي والتوظيف في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر. فيينا: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

المراجع الأجنبية:

- Berlo, D. K. (١٩٦٠). The process of communication: An introduction to theory and practice. Holt, Rinehart and Winston.
- Bourdieu, P. (١٩٨٦). The forms of capital. In J. Richardson (Ed.), Handbook of theory and research for the sociology of education (pp. ٢٤١-٢٥٨). Greenwood.
- Castells, M. (١٩٩٦). The rise of the network society. Blackwell Publishers.
- Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (٢٠١٨). Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches (٥th ed.). SAGE Publications.

- Diga, K., Nwaiwu, F., & Plantinga, P. (2013). ICT policy environment and opportunities for digital entrepreneurship in developing countries. *Information Technology for Development*, 19(3), 246–262.
- Ellison, N. B., Vitak, J., Gray, R., & Lampe, C. (2014). Cultivating social resources on social network sites: Facebook relationship maintenance behaviors and their role in social capital processes. *Journal of Computer-Mediated Communication*, 19(4), 800–817.
- Grunig, J. E. (2000). *Public relations and strategic management: Institutionalizing organization—public relationships in contemporary society*. Routledge.
- Grunig, J. E., & Hunt, T. (1984). *Managing public relations*. Holt, Rinehart and Winston.
- Hallahan, K., Holtzhausen, D., van Ruler, B., Verčič, D., & Sriramesh, K. (2000). Defining strategic communication. *International Journal of Strategic Communication*, 1(1), 3–30.
- Hjort, J., & Poulsen, J. (2009). The arrival of fast internet and employment in Africa. *American Economic Review*, 99(3), 1032–1049.
- International Labour Organization. (2002). *World employment and social outlook: Trends 2002*. ILO Publishing.

- International Monetary Fund. (2021). Financial access survey 2021: Trends and developments. IMF Publishing.
- International Telecommunication Union. (2023). Measuring digital development: Facts and figures 2023. ITU Publishing.
- Kruckeberg, D., & Starck, K. (1988). Public relations and community: A reconstructed theory. Praeger.
- Molla, A., & Scott, N. (2020). Digital platforms and financial inclusion in Southeast Asia: Opportunities and constraints. *Information Technology for Development*, 26(2), 240–268.
- Norris, P. (2001). Digital divide: Civic engagement, information poverty, and the internet worldwide. Cambridge University Press.
- OECD. (2020). The digital transformation of SMEs. OECD Publishing.
- Putnam, R. D. (2000). Bowling alone: The collapse and revival of American community. Simon & Schuster.
- Schramm, W. (1964). Mass media and national development: The role of information in the developing countries. Stanford University Press.
- Servaes, J. (1999). Communication for development: One world, multiple cultures. Hampton Press.

- Tapscott, D. (١٩٩٦). The digital economy: Promise and peril in the age of networked intelligence. McGraw-Hill.
- UNDP. (٢٠٢٢). Human development report ٢٠٢٢/٢٠٢١: Uncertain times, unsettled lives. UNDP Publishing.
- van Dijk, J. A. G. M. (٢٠٢٠). The digital divide. Polity Press.
- Warschauer, M. (٢٠٠٣). Technology and social inclusion: Rethinking the digital divide. MIT Press.
- World Bank. (٢٠٢١). World development report ٢٠٢١: Data for better lives. World Bank Publishing.
- World Bank. (٢٠٢٣). Digital economy for Africa: Country diagnostic report – Egypt. World Bank Publishing.
- Zandi, M., & Singh, V. (٢٠٢٢). The impact of digital payments on economic growth and poverty reduction in emerging markets. Moody's Analytics.